

**Iraqi women's Empowerment
in Development**

Dr. Malik Abdul Husein Ahmed
Administrative Technical College
Basrah University

Abstract:

There will not be any development in any country or society without women involvement. Half of the present are women which constitute the whole future. Marginalize and exclude women from political , economic and social life, this will make them paralysed power and inactivate however this might also push toward enabling them to try to contribute to ensure their participation in political decision making ,economical and social order and to be an active player in the process of change and society prosperous .

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

د. مالك عبد الحسين احمد
الكلية التقنية الادارية / جامعة البصرة

الملخص :

لا يمكن تحقيق التنمية في أي بلد ، من دون إشراك المرأة في صنع هذه التنمية ، فالمرأة تشكل نصف الحاضر وهي تشكل المستقبل كله ،ولذلك فإن تهميشها وإقصائها من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجعلها طاقة معطلة ومورداً غير مستثمر ، مما يدفع باتجاه تمكينها لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي تكون عنصراً فاعلاً في عملية التغيير الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

المقدمة :

تعاني المرأة العراقية ولسنين طويلة من التهميش والإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويرجع هذا التهميش الى الجذور التاريخية النابعة من السلطة الذكورية، التي استخدمت الاساليب القهرية ضد المرأة، لتعزيز سلطتها ولضمان سيطرتها ، لجعل المرأة تحت أمره وتصرف الرجل ، حتى تولدت الفجوة لدى المرأة بأنها لا يمكن ان تجاري الرجل او تتفوق عليه في أي ميدان ، لذلك فإن مشكلة تمكين المرأة في المجالات التنموية لا تحققها القوانين والتشريعات فحسب ، خاصة وان الدستور العراقي لعام 2005 ضمن للمرأة الكثير من الحقوق دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي . فقد كفل لها حق التملك وحققها في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية وحققها في الحياة والأمن والحرية، وضمن لها المشاركة السياسية وفي تبوئها المناصب القيادية، وضمن لها نظام (الكوتا) حقها في البرلمان وفي مجالس المحافظات ، ولكن ثمار هذه النصوص الدستورية لا يمكن تحقيقها الا بفعل مجتمعي يؤدي الى احداث التغيير في القانون الاجتماعي الذي غالباً ما يعطل فعل القوانين والتشريعات النافذة . كما ان تمكين المرأة لا يمكن ان يتحقق إلا عندما تتغير نظرة المرأة لنفسها وان تتخلص من عقدة التبعية ويتجدد إيمانها وثقتها بقدراتها لكي تؤمن بأنها مساوٍ للرجل في الفرص الاقتصادية والسياسية . وان تحسن استغلال الفرص المتاحة لها وتثبت جدارتها . وبالنظر لأهمية تمكين المرأة في المجالات التنموية ، فقد حاولنا دراسة البحث من خلال التعرف على واقع تمكين المرأة واتجاهات تطوره وتحديد البيئة الاجتماعية التي قللت من فاعلية المرأة في مختلف جوانب الحياة وتأثير هذه البيئة على التمكين السياسي والاقتصادي ، ومن خلال سير البحث تم التوصل الى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي نراها ضرورية للارتفاع بمستوى التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العراقية .

Research Method

منهجية البحث :

Research important

اولاً : أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث في أن تمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، سيحقق الكثير من الوفورات الاقتصادية ويسهم في تحقيق افضل استغلال للموارد الاقتصادية ، ويحقق للمرأة استقلالها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي ، مما يجعل المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية في العراق وعنصر مستثمر يخلق الدخول بدلاً من أن تكون متلقية للمساعدات.

Research Problem

ثانياً : مشكلة البحث

تشكل المرأة في العراق نصف المجتمع ولكنها طاقة معطلة ومورداً غير مستثمر بشكل كامل لضآلة مشاركتها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بسبب الموروث الاجتماعي القائم على سياسة الاقصاء والتهميش . لذلك فإن تمكينها يعني ضمان مشاركتها الفاعلة في مختلف مناحي الحياة . لكي تكون النساء فاعلات أساسيات في التغيير وليس متلقيات سلبيات لمساعدات التنمية .

Research Hypothesis

ثالثاً : فرضيات البحث

- ١ - هناك تأثير لثقافة المجتمع وقيمه على تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
- ٢ - إن غياب المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة يشكل عائقاً مهماً أمام استغلال موارد المجتمع ويجعل من نصف المجتمع مهمش وتابع بدلاً من أن يكون مشاركاً وفاعلاً .
- ٣ - إن عملية التمكين السياسي للمرأة لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تكون المرأة مستقلة اقتصادياً وقادرة على الوصول الى الموارد وعندها تكون قادرة على منافسة الرجل للوصول الى مراكز السلطة وصنع القرار .

Research Objective

رابعاً : أهداف البحث

- ١ - دراسة البيئة الاجتماعية للمرأة العراقية ، لأحداث تغيرات نوعية في الثقافة

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

القائمة على التمييز على أساس النوع وللوقوف على التحديات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٢ - دراسة واقع تمكين المرأة سياسياً وتحليل المعوقات التي تواجه المرأة ونقل من فاعليتها وتحول دون فوزها بالمقاعد النيابية ومجالس المحافظات بعيداً عن نظام (الكوتا) .

٣ - تمكين المرأة واندماجها في عملية التنمية وتعزيز قدراتها واعتمادها على الذات عبر إسهامها في الحياة الاقتصادية .

Research Manner

خامساً : أسلوب البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي وحيثاً التاريخي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بواقع التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية العراقية والعربية والدولية وخطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 فضلاً عن المصادر والمراجع العلمية والبحوث والدراسات ذات العلاقة بتمكين المرأة .

أولاً : تمكين المرأة واتجاهات تطوره

١ - مفهوم التمكين .

تشهد الساحة الأكاديمية جدلاً حول تحديد مفهوم التمكين ، والمؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياسه ، إذ يرى (Daft:2001:502) التمكين بأنه منح الافراد العاملين القوة والحركة والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها ، في حين اعدّ (Hetler:geleta:2001:20) التمكين بأنه العملية التي تم بموجبها ، إعطاء او منح العاملين السلطة والمهارات والحرية للقيام بوظائفهم .

كما أشار (Invance vichet:1997:219) وزملائه ، الى التمكين هو العملية التي يساعد بها المدراء الاخرين ، لأكتساب واستخدام القوة التي يحتاجونها ، لأخذ القرار الذي له تأثير عليهم وعلى العمل ، وعُبر (بلول :2009:650) عن التمكين بأنه امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة

الاقتصادية والاجتماعية أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر ، الذي قد يكون فرداً او مجتمعاً بأكمله .

نلاحظ من التعريفات أعلاه ارتباط التمكين ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها من خلال :

أ - إعطاء الثقة والحرية والموارد للعاملين ، ليتصرفوا طبقاً لإمكاناتهم الشخصية .
ب - إدراك الفرد الى ان المهام التي يؤديها ، ذات معنى وقيمة بالنسبة للآخرين .

ج - إعتقاد الفرد بأن القرارات التي يتم اتخاذها ، سوف تسهم في حل مشكلات العمل والازمات وتحقيق أفضل استغلال للطاقات المتاحة .

في ضوء ما ذكر فإن تمكين المرأة ، يعني مساعدتها على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الانجاز ومشاركتها الفاعلة في المسؤوليات وان تحقيق ذلك يستلزم تحقيق ما يلي :

- أ - المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بين الرجال والنساء .
 - ب - ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء وعلى قدم المساواة مع الرجال .
 - ج - الإقرار بوجود الاختلاف بين الجنسين ، واحترام هذا الاختلاف ، ولا يمكن استخدام هذا الاختلاف في تبرير الدعوات للتمييز بين الجنسين .
- ٢ - إتجاهات تطور تمكين المرأة .

يرتبط تأريخ المفهوم بتأريخ حركات التحرر الوطني ، وحركة الحقوق المدنية الامريكية ، وكذلك بإرث التربوي البرازيلي (Paulofreire) ، والذي دعى الى تمكين الفقراء والمهمشين ، عن طريق إتاحة الفرصة لهم في التعلم وكسب المعرفة لكي يكونوا قادرين على إحداث التغيير المنشود لأوضاعهم بأنفسهم (Edwards:1995:30). إن إحداث مثل هذا التغيير لا يمكن ان يتحقق بمجهودات الأفراد والجماعات فقط، بل ينبغي على الدولة ان ترعى عملية التغيير عبر القوانين والتشريعات ، ولم تكن المرأة بمنأى من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي . إذ استبعدت من الحياة المدنية والسياسية ، وحرمت من حقها في الحصول على التعليم والمعرفة ، وحقها في

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

الحصول على الوظيفة الملائمة التي تحقق لها الاستقلال الاقتصادي . أن مجمل هذه الظروف دفعت النساء الى المطالبة بطرح قضية المرأة بين الجنسين في المحافل الدولية ، مما دفع الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، الى تبني موضوع تمكين المرأة من خلال دمجها بشكل افضل في جهود التنمية ، والذي يستلزم احداث التغييرات في البنى والعلاقات السائدة التي تدعو الى الاقصاء والتهميش . وكانت نقطة البداية (Moghdam:1997:31) مؤتمر الامم المتحدة في المكسيك عام ١٩٧٥ م والذي اشترطت فيه الوكالات الدولية المانحة ، بتطبيق برامج مخصصة للنساء تركز على دور النساء الانتاجي . وتعزز الاهتمام بالدور الاقتصادي للمرأة في مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥ م ، ثم مؤتمر جوهانسبرج للتنمية المستدامة عام ١٩٩٢ م ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ م ومؤتمر (فيينا) عن حقوق المرأة خلال نفس العام ومؤتمر كوبنهاغن ومؤتمر المرأة في بكين عام ١٩٩٥ وتوالت المؤتمرات والدعوات الداعية الى تمكين النساء وجعلهن فاعلات أساسيات في التغيير ولسن متلقيات سلبيات لمساعدات التنمية . وقد ترافق هذا الاهتمام مع تحول العديد من الاقتصادات نحو اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي او اعتماد الوسائل الديمقراطية في اتخاذ القرارات .

على الرغم من كون المرأة في المجتمعات المتقدمة استطاعت أن تخطو خطوات واسعة في الحصول على المكتسبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلا أن المرأة في البلدان النامية ، لازال يخيم عليها شبح التمييز والاضعاف والفقر ، كما تتعرض ملايين النساء للعنف البدني والجنسي ، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود ، لإزالة العقبات كافة التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات ، لضمان تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستغلال الافضل للموارد .

ثانياً : البيئة الاجتماعية للمرأة العراقية .

إن دراسة قضية المرأة بشكلها الصحيح ، يجب النظر أليها بوصفها مشكلة اجتماعية ، وليدة ظروف تاريخيه ومكونات اجتماعية خاصة بكل مجتمع . فقضية المرأة في البلدان المتطورة تختلف عن قضية المرأة في البلدان العربية ، فعلى الرغم

من أن معظم البلدان العربية اقرت بعض الاصلاحات على القوانين والتشريعات التي تساوي بين المرأة والرجل ، لكن هذه المساواة لم تتحقق على أرض الواقع ، لأن هذه القوانين أبقت رؤية المرأة كتابع ومعتد على الرجل ، ولعل فيما ورد في التقرير السنوي حول التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، تعبير واضح لوضع المرأة في التشريعات (أن ما تضمنته الدساتير العربية للمواطنين من حقوق وحرّيات تتولى تشديده في كثير من الحالات القوانين العادية ، وما تنتجه القوانين تحوله الممارسة مخالفة في أغلب الأحيان) (المؤتمر الدولي التاسع:2010:9) .إن قضية المرأة وتمكينها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، لا يمكن أن تحقّقه القوانين والتشريعات فحسب ، بل ينبغي أن يفتنر بقناعة تتولد لدى المرأة ينجم عنها عمل جاد لتغيير وضعها ، وهذا يتطلب تغيير نظرة المرأة لنفسها وأن تتخلص من عقدة التبعية ويتعزز إيمانها بنفسها كمساوٍ للرجل في الفرص السياسية والاقتصادية ، ويمكن توضيح البيئة الاجتماعية للمرأة العراقية وأثرها على تمكينها من خلال المؤشرات التالية .

١ - المرأة ديموغرافياً .

يتميز العراق بأرتفاع معدل النمو السنوي للسكان ، إذ بلغ معدل النمو 3% مما أدى الى مضاعفة سكان العراق الى مرتين ونصف تقريباً للسنوات (1977-2008) ، إذ ارتفع عدد السكان من (12) مليون نسمة عام 1977 الى (30.6) مليون نسمة عام 2008 جدول (١) ، ويرجع هذا الارتفاع الى تزايد معدلات الخصوبة والذي وصل الى (4.3) ولادة عام 2006 ويزيد هذا المعدل بحوالي (65%) عن المعدل العالمي البالغ (2.6) ولادة والى انخفاض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة الى (41) وفاة لكل ألف ولادة حية وهي أدنى من المعدل العالمي (76) وفاة لكل الف ولادة حية (تقرير التنمية البشرية الدولي:2007-2008)

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

جدول (١)

السكان حسب الجنس للسنوات 1977-2007 (مليون نسمة)

الجنس	1977	1987	1997	2007
امـــــرأة	5.817	7.939	11.059	14.739
رـــــجل	6.183	8.396	10.987	14.943
المجموع	12.000	16.335	22.064	29.682
نسبة الاناث الى اجمالي	48.5 %	48.6 %	50.1 %	49.7 %

المصدر: د.وفاء جعفر المهداوي /خطة التنمية، 2010-2014 الجزء الاول ، ص21.

إن التركيب النوعي للسكان يتقارب بين الإناث والذكور والذي يتراوح ما بين 48.5-50.1 خلال العقود الثلاثة الماضية وهذا يفرض على صانعي السياسات ومتخذي القرارات الى ضرورة تعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي كما إن الهرم السكاني للمجتمع العراقي يتميز(المهداوي : 2010:13) بكون 45% من السكان ممن تقل نسبة اعمارهم عن (15) سنة منهم % 42.3 للنساء و%43.8 للرجال، وان (2.7) من السكان ممن تزيد اعمارهم عن (65) سنة فأكثر . وهذه الارقام تؤكد الحاجة الى الانفاق الاجتماعي المرتفع على الصحة والتعليم وتغذية الاطفال بالإضافة الى كون هذه الشريحة لا تساهم في انتاجية المجتمع او تكوين الدخل .

٢- المرأة والعنف المجتمعي .

ظاهرة العنف المجتمعي ظاهرة تأريخيه ، فالتاريخ الاوربي الحربي خير شاهد على ذلك اذا إن تصميم المنازل الاغريقية واليونانية ، كانت تحتفظ بالجزء الخلفي

للنساء ، بأعتبار أن وظيفة المرأة هي الإنجاب وإطفاء الرغبات التي تولدها الغريزة الجنسية ، وان المجتمع العربي ما قبل الاسلام شهد ظاهرة الؤد للبنات (وأذا بُشر أحدهم بالأنثى ظلَّ وجهه مسوداً وهو كظيم (58) يتوارى من القوم من سوء ما بُشر به أيمسكه على هونٍ أم يدسه في التراب ألساء ما يحكمون (59)) سورة النحل ولكن الاسلام عزز من مكانة المرأة في المجتمع الاسلامي وجعلها على قدم المساواة مع أخيها الرجل ووجب احترامها وهناك آيات قرآنية كريمة عديدة تؤكد هذه الحقيقة نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر ((هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها)) الاعراف 189 . وقال سبحانه وتعالى ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن اكرمكم عند الله اتقاكم)) الحجرات 13. و((ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة)) الروم 21 ولكن ويهدف التسلط فقد حاول البعض ، استخدام الأساليب القهرية كافة لجعل المرأة تحت أمره وتصرف واستعمال الرجل ، وإقصار دورها على الإنجاب وأشباع الغرائز وتحول موضوع الإنجاب الى مشكلة اجتماعية تتحمل وزرها المرأة ، وإزاء هذا الوضع والضغط المجتمعي ، حاولت المرأة التكيف مع هذا الواقع ، وأصبحت الصورة الذكورية مختزله في ذاكرتها وانعكس ذلك على شخصيتها واصبحت مترددة خائفة غير واثقة ، مقتنعة بأنها لا يمكن أن تتفوق على الرجل في أي ميدان ، ولضمان هذه الهيمنة والإبقاء على الصورة الدونية للمرأة ، فقد جرت محاولات لاستثمار الدين من قبل المجتمع الذكوري ، ليصل الى تقويل الدين مالم يقله هذا العنف الموجه ضد النساء بات يتوارث جيل بعد جيل واصبح جزء من المورثات الثقافية والبنى الذهنية التقليدية يمارسها المجتمع ضد الانثى . وقد انعكس ذلك على ارادة المرأة وقناعتها بهذا الموروث ويمكن الاستدلال على ذلك من جدول (2)

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

جدول رقم (٢)

نسبة النساء البالغات من العمر (15-49) عاما في العراق ويعتقدن ان الزوج لديه المبرر لضرب زوجته

عدد النساء البالغات من العمر 15-49 عاما	لأي سبب كان	عند احراقها للطعام	عند امتناعها من الفراش	عندما تتجادل معه	عند اهمالها للأطفال	عند خروجها من البيت دون علمه	التفاصيل
18,028	53.7	15.0	29.3	31.2	37.3	40.8	البيئة حضر
10,677	52.8	15.9	29.4	31.4	37.6	40.2	مراكز المحافظات
7,351	54.9	13.7	29.3	31.0	36.9	41.6	مناطق حضر اخرى
9,158	69.7	28.5	43.5	46.1	53.6	60.1	ريف
15,875	63.1	20.8	40.1	39.3	46.0	51.2	متزوجة حالياً
958	65.5	23.2	42.4	39.8	46.0	48.6	سبق لها الزواج
10,353	52.3	17.4	24.2	31.2	37.6	41.1	لم يسبق لها الزواج
4,971	70.6	30.9	47.0	49.7	55.8	61.8	التعليم غير متعلمة
11,390	66.0	23.8	39.0	42.5	49.0	54.4	ابتدائي
10,632	45.9	9.30	22.4	22.8	29.6	32.4	ثانوي
192	76.5	43.1	58.0	58.9	64.9	69.2	برنامج دراسي غير نظامي
27,186	59.1	19.6	34.1	36.2	42.8	42.8	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح متعدد المؤشرات العنقودي (MICS 3) لسنة ٢٠٠٦ جدول (٢٦/١٩).

نلاحظ من جدول (2) أن البيئة لها تأثير على اعتقاد المرأة بوجود مبرر لضرب الزوج لزوجته ، وتزداد هذه النسبة لدى النساء في الريف مقارنة ببقية المناطق ، إذا تصل النسبة الى %65.5، في حين تنخفض النسبة لدى غير المتزوجات الى %52 كما إن النسبة تنخفض كلما ازداد المستوى التعليمي للمرأة ، إذ تصل النسبة الى %70.6 لغير المتعلمات والى %76.5 للمشاركات في برنامج تعليمي غير نظامي ، في حين تنخفض النسبة الى %66، %45.9 للحاصلات على التعليم الابتدائي والثانوي على التوالي ، أما بالنسبة للنساء في إجمالي العينة فيصل الى %59.1 وهي نسبة كبيرة توضح حالة القهر والخنوع الذاتي الذي تعيشه المرأة .

كما إن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب والاعمال الارهابية ، يزيد من الاعباء التي تقع على كاهل المرأة ، بسبب انشغال الرجال في الحروب او وفاتهم ، ومن ثم تجد النساء أنفسهن مسؤولات وحدهن عن رعاية أسرهن وإيجاد دخل يكفي لتوفير الطعام والمأوى . وتشير تقارير الأمم المتحدة الى ان ما بين (9-10) نساء يترملن كل يوم . مما جعل سجلات وزارة المرأة تشير الى وجود (8) مليون ارملة في العراق ، وبذلك أخذت نسبة الارامل تشكل %35 من عدد نفوس العراق ، و%65 من إجمالي النساء ، أما عدد اليتامى فقد يصل الى (4) مليون طفل يشكلون عبئاً اضافياً على امهاتهم : (المهداوي :2010:10) .

٣ - التعليم ونوعه .

يعد التعليم أحد المرتكزات الأساسية التي تسهم في تمكين المرأة ، لذلك فإن عدم المساواة في مجال التعليم ، يحول دون مشاركة المرأة في إدارة شؤون بلادها بفاعلية، ويجعل مشاركتها السياسية والاقتصادية من الأمور بالغة الصعوبة ، لقد حرصت الدولة العراقية من نشأتها على اعتماد الاجراءات التي تهيء للمرأة فرصة التعلم ، وقد انعكس هذا التوجه في تقليص الفجوة بين نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي بين الذكور والاناث ، وكذلك الحال في المستويات التعليمية اللاحقة ويمكن ملاحظة ذلك في جدول (3)

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

جدول (3)

نسبة التحاق البنات الى البنين بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في العراق للسنوات 2004-2008			
العام الدراسي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
2005/2004	83.4	81.6	64.3
2006/2005	85.7	74.1	69.3
2007/2006	88.0	75.0	73.4
2008/2007	94.2	76.9	75.0
2009/2008	87.4	75.2	79.4

المصدر: مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي نتائج مسح المؤشرات العنقودية (Mics-3) لسنة 2006 .

لقد أحرزت المرأة العراقية تقدماً هاماً في مجال التعليم ، إذ أن النسبة الواردة في الجدول توضح الى تقارب النسب بين الملتحقين في الدراسة الابتدائية ولكن الفجوة تزداد على مستوى التعليم الثانوي وهي باتجاه التقليل على المستوى الجامعي ولكن في كل الاحوال فإن هذه الاعداد لا تتناسب مع التركيب النوعي للمجتمع العراقي الذي يكاد يشكل 50% لكلا الجنسين مما يشير الى ان هناك نسب للتسرب في كافة المراحل الدراسية (التقرير الوطني للتنمية البشرية: 2008:52) ، حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية 86 % عام 2006 وواقع 88 % للإناث مقابل 75% للذكور في حين بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الثانوية (متوسطة + اعدادية) بحدود 40% خلال نفس العام . كما ان النجاح الذي حققته المرأة على مستوى التعليم العالي والذي تمثل في زيادة مخرجات الجامعات والمعاهد التقنية ، لا يمثل أفضلية للنساء بسبب محدودية استيعاب الانشطة الاقتصادية لقوة العمل ، مع استمرار

التفضيل الاجتماعي في منح فرص العمل للرجال ، مما يجعل النساء مورداً غير مستثمر ، كما ان طبيعة الاختصاصات للمخرجات يحدد هو الآخر إتجاهات عمل المرأة في العراق (المهداوي2010:25)، حيث ان 15.9 % من النساء العاملات يدخل تخصصهن ضمن العلوم الصرفة ، في حين ترتفع نسبة النساء العاملات اللواتي تخصصهن يدخل في نطاق العلوم الانسانية والادبية وبواقع 13.4% لاختصاص الادارة والاقتصاد مقابل 10.2% للرجال عام 2006 و13.4% لاختصاص الادب بكل فروعها مقابل 8.5% للرجال ولنفس السنة.

٤ - التحديات الصحية .

يؤثر الواقع الصحي في أي بلد على مستوى تمكين المرأة ، وعلى قدرتها للأندماج في عملية التنمية الشاملة ، وعلى القيام بدورها الانتاجي والاجتماعي ، ويمكن الوقوف على الواقع الصحي لأي بلد من خلال المؤشرات التالية :

أ -يشير تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 الى أن معدل حالات الولادة التي تمت بحضور مختصين مديين يتجاوز 80% في معظم البلدان العربية وقد وصلت النسبة في العراق 84.4% ، في حين كانت النسبة في كينيا 42% وفي السلفادور 69% و66% في إندونيسيا عام 2002.

ب- تواجه الأمهات في العراق تحديات كبيرة في أبسط ما تقتضيه متطلبات الصحة ، فالمستشفيات غير قادرة على استيعاب الاعداد الكثيرة من المرضى ، بسبب نقص الأسرة ، وعدم كفاية الخدمات المقدمة وشحة المستلزمات الطبية وقد بلغ عدد المرضى المراجعين في المستشفيات والمؤسسات الصحية(خطة التنمية الوطنية:2010-38 2014) لعام 2007 حوالي (46,876,507) مراجعاً منهم (24,288,872) نساء مقابل (22,587,635) للرجال(وزارة الصحة: المجموعة الاحصائية) . في حين كان عدد المستشفيات (221) منها (159) مستشفى حكومي و(62) مستشفى خاص خلال عام 2008 أن تردي مستوى الخدمات الصحية يؤثر على فاعلية وإنتاجية قوة العمل لعموم البلد .

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

ت- ان نسبة 40% من الاطباء الاستشاريين قد غادرو اكير المستشفيات التعليمية في بغداد خلال عامي 2006 و 2007 ، بسبب تعرضهم الى اعتداءات متكررة واختطاف الاطباء وتهديدهم ، وقد ترك 16 طبيباً مستشفى الولادة والطفل في محافظة القادسية بسبب الاوضاع الامنية او بسبب التهديد او بسبب نقلهم الى أماكن لا تتناسب واختصاصهم .

ث- الاسر المحرومة من اشباع الحاجات الصحية الاساسية تبلغ 15.3% من الاسر في المناطق الحضرية مقابل 39.2% من المناطق الريفية ، وتكون الأسر التي يرأسها رجل أقل حرماناً من الأسر التي ترأسها امرأة. ج بلغ معدل التقزم 22.9 للذكور و 22.8 للإناث ، وقلت الوزن 9.6 للذكور و 8.6 للإناث ، اما الهزال فقد بلغ 5.1 للذكور و 4.4 للإناث وهذه النسب أعلى من نسب التقزم في إيران وسوريا والأردن .

ح هذه المؤشرات الصحية للمرأة العراقية تشكل عبئاً ثقيلاً على المرأة ، ويضعف من قدرتها الانتاجية ، ويزداد الامر سوءاً اذا ما اخذ بنظر الاعتبار تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأمهات لدعم دور الامومة ، وغالباً ما يترك الدولة والمجتمع رعاية الأطفال قبل سن المدرسة على النساء وهو ما يعيق دورهن في الانتاج .

ثالثاً: واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية .

يرتبط تمكين المرأة سياسياً بالعوامل الثقافية والاجتماعية ، لذلك فإن إشكالية إقصاء المرأة من مواقع السلطة واتخاذ القرار، ليس وليد اللحظة او الصدفة وانما هناك جذور ثقافية لا تسمح بأن تغذي في الفتاة روح التفوق على اخيها الرجل ، بل تغذي لديها روح الخضوع حتى باتت المرأة تقنع نفسها بأن استعبادها ودونيتهها أمام الرجل هو جزء من طبيعتها الانثوية وانها خلقت للأنجاب والعمل في المنزل (غباش : 1996:137،140) إن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم البلدان العربية تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل ، ولكن الواقع يبقى مختلفاً ، حيث

لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في الحياة السياسية ، والدستور العراقي لعام 2005 يكفل حق التملك لكافة المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس ، ومع ذلك لا يتمتع الرجال والنساء بوصول متكافئ الى الموارد والخدمات الاساسية .

كما ان التشريعات والقوانين العراقية تقضي بعدم التمييز ضد المرأة ، بما يحول بينها وبين شغل المناصب القيادية او المراكز العليا في سلم السلطة ، ولكن العوامل الاجتماعية والثقافية قد تحول دون ذلك . إن المسألة ليست مساواة قانونية ومشاركة رمزية ، بل هي وعي المرأة بإنسانيتها وتفانيها من أجل إحداث تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها الصحية والنفسية والقانونية.

إن عملية التمكين السياسي هي عملية متعلقة بالمرأة أولاً وهذا يتطلب قناعتها وإيمانها ونضالها من أجل تغيير وضعها . لا أن يكون وجودها في المواقع التي تمنح اليها وجوداً شكلياً ، ترفع يدها عند التصويت وتمدها عند المطالبة بالثمن ، ومتابعة بدلات السفر والعلاج والاعفاء الكمركي. على المرأة المشاركة بجدية في صنع مجتمع حر ديمقراطي عادل ، يركز على المساواة والسيادة القانونية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان . ان سيادة الاتجاهات السلبية نحو مشاركة المرأة في الحياة العامة ، ونقص الثقة والمؤازرة للمرشحات حال دون وصولهن الى مقاعد مجالس المحافظات والمقاعد البرلمانية والمناصب الوزارية بالصيغ الانتخابية . مما اضطر الحكومة الى معالجة الامر دستورياً عن طريق ((نظام الكوتا)) ، التي نأمل ان تمثل ألية مؤقتة لوصول اعداد من النساء الى البرلمان ومجالس المحافظات ، لحين إثبات جدارتهن ، لكي تصبح العملية ديمقراطية بحتة ، ويتم الاحتكام عندها الى صناديق الاقتراع .

إن وجود البرلمانيات في العراق تعد الاعلى في الوطن العربي وقارة افريقيا اذ تبلغ 25% مقارنة مع الدول العربية ، إذ لا تزيد عن 5% و 20% في إفريقيا، وتتساوى مع عدد البرلمانيات في دول اسيا والتي تصل الى 25% وقد بلغ عدد مقاعد النساء في مجالس المحافظات عام 2007 ، 194 مقعداً من اصل 744 مقعداً (مجلس النواب العراقي:2007)

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

اي أن التمثيل اكثر من 26% كما إن وجود النساء في مراكز صنع القرار قد تزايد بعد عام 2003 ، إذ بلغ عددهن لغاية 2005 ، (342) امرأة في مختلف الوزارات واحتلت 86 امرأة منصب مدير عام وعدد الخبرات منهن بدرجة مدير عام (215) و (33) امرأة بدرجة مستشار ومفتش عام و 8 وكيالات وزارة وشكلت النساء 2% من القضاة وتم استيزار امرأة واحدة لمنصب وزير الدولة لشؤون المرأة من بين 41 وزارة عام 2011 .(د. المرسومي:2011:6)

إن مشاركة المرأة في البرلمان العراقي وفي مجالس المحافظات ومشاركتها بالجهاز التنفيذي للدولة العراقية ، يعد اختباراً حقيقياً لقدرتها وإمكانية صلاحيتها للعمل في الحقل السياسي ، والذي سيكون مفتاحاً لمشاركتها الواسعة بكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وعندها فإن الفوز في مقاعد البرلمان ومجالس المحافظات سوف يكون استحقاقاً انتخابياً دون الحاجة الى العمل بنظام الكوتا .

رابعاً : واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية.

يتميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ، يعتمد على الإيرادات النفطية (صالح:2008:9) والتي تشكل ما بين 60% - 70% من الناتج المحلي الاجمالي وما يزيد عن 90% من تمويل الموازنة ، ويعتمد القطاع النفطي اسلوب الانتاج كثيف رأس المال والذي لا يوظف سوى أقل من 2% من العمالة المتوفرة . وهذا يعني ان 98% من قوة العمل ينبغي ان تستوعبها قطاعات لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 30% ، وباستبعاد قطاع النفط من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ، ترتفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى اكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك يرتبط الاقتصاد العراقي بمصدر مالي تتحكم فيه العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية ، وباتت التنمية المستدامة رهينة بالتغيرات التي تحصل في السوق النفطية .

وإزاء ذلك وبسبب التدمير الذي أصاب البنية التحتية للاقتصاد العراقي نتيجة الحروب التي خاضها العراق طيلة العقود الماضية ، ولتزايد الأنفاق العسكري ،

وتزايد الديون الخارجية والتي بلغت 125 مليار دولار والتعويضات بأكثر من (300) مليار دولار(عبد الرضا:2007:15)

هذه العوامل أدت الى تباطؤ الجهود الانمائية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وجعلها غير قادرة على استيعاب قوة العمل ، ولتدارك هذا الوضع فقد عمدت الدولة بعد عام 2008 بزيادة حجم الانفاق العام بهدف تصحيح وضع الاقتصاد العراقي من خلال الشروع بعملية إعادة البناء والتعمير، وإعادة إطلاق التنمية وتحقيق النمو المستدام لكافة الأنشطة الاقتصادية . وعلى أثر ذلك ارتفع اجمالي النفقات العامة من 33661.6 مليار دينار عام 2004 الى 59861.973 مليار دينار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ 15.4%، شكلت النفقات التشغيلية منه نسبة 74% في حين لم تستحوذ النفقات الاستثمارية سوى نسبة 26% عام 2008 (المهداوي:2010:9).

ولما كانت المرأة العراقية تشكل نحو 49.7% مقابل 50.3% للرجال من سكان العراق لعام 2008 ، أي أن النساء يشكلن نصف المجتمع عددياً فهذا يعني ان المرأة تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة ، وإن حرمانها من المشاركة الفاعلة وعدم تمكينها يعني هدر وتبذير لطاقات المجتمع ، ويمكن ملاحظة السكان في سن العمل النشطين إقتصادياً ومعدلات المشاركة لكلا الجنسين من جدول (4)

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

جدول (4)

السكان والسكان في سن العمل والنشطين اقتصادياً ومعدلات المشاركة في العراق للسنوات 2002 ، 2004 ، 2008

السنة	الجنس	السكان	السكان في سن العمل	السكان النشطين اقتصادياً	النشطين اقتصادياً في سن العمل	نسبة السكان في سن العمل الى السكان	معدلات النشاط الاقتصادي	النشيطون في سن العمل / سكان في سن العمل
2002	ذكور	12,814,121	6,789,847	5,724,359	5,520,812	52.99	44.67	81.31
	اناث	12,750,715	6,670,880	1,201,175	1,173,210	52.32	09.42	17.59
	ذكور+ اناث	25,584,835	13,660,784	6,925,534	6,694,022	53.44	27.09	49.00
2004	ذكور	13,629,337	7,269,084	6,154,288	5,948,151	53.33	45.15	81.83
	اناث	13,510,248	7,113,984	1,351,909	1,322,984	52.66	10.01	18.60
	ذكور+ اناث	27,139,585	14,569,762	7,506,197	7,271,141	53.78	27.66	49.81
2008	ذكور	15,394,248	8,274,241	7,129,446	6,916,433	53.75	48.31	83.59
	اناث	15,183,550	8,052,637	1,717,756	1,685,677	53.04	11.31	20.95
	ذكور+ اناث	30,577,798	16,571,888	8,847,205	8,603,110	54.20	28.93	51.91

المصدر : خطة التنمية الوطنية 2010-2014 الجزء الاول وثيقة الخطة ص 21 .

يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الإقتصاد ، والذين تتراوح أعمارهم بين (15-65) سنة ، وتشكل النساء نسبة 48.8% من إجمالي الفئة المنتجة في العراق عام 2008، في حين مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي لا تتجاوز 20.95% مقابل 83.59% للرجال وهو مؤشر على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل وعلى أن فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء وهو إعلان ضمني على تدني مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

ان انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل ادى الى ارتفاع معدلات الاعالة في الاقتصاد العراقي ، نتيجةً لكون اقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون ، والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية إعالة أنفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الاقتصاد (فئة السكان في سن العمل + فئة السكان خارج سن العمل) .

وتشير نتائج المسح الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء عام 2004 الى ان 11% من الأسر العراقية تعيلها النساء وإن 73.37% من تلك الأسر تعيلها الأراامل وان 40% من الأسر التي تعيلها النساء لم تتمكن من تجميع 100,000 دينار مقارنة بـ 26% من الأسر التي يعيلها الرجال (مسح الاحوال المعيشية في العراق :2004)

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

جدول (٥)

معدلات البطالة حسب البيئة والجنس للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨

السنة	حضر			ريف		
	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور
2003	31.1	22.3	30.0	28.9	06.7	25.4
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	03.1	25.7
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	02.6	16.4
2006	19.7	37.4	22.9	15.0	08.0	13.2
2008	13.7	25.0	15.2	15.2	08.4	13.4

المصدر : كريم محمد حمزة / ورقة خلفية قدمت الى تقرير التنمية البشرية الوطني لعام 2008 ص 23.

تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية

نلاحظ من الجدول (5) ، إن معدلات البطالة في المناطق الحضرية بين النساء أقل من معدلات البطالة لدى الرجال للسنوات 2003-2004 ، لأن سياسة التشغيل في العراق كانت تميل لصالح النساء بسبب انشغال الرجال بالعمليات العسكرية التي خاضها العراق في السنوات السابقة.

في حين شهدت السنوات 2005،2006،2008 انخفاض معدلات البطالة من الرجال مقارنة بمعدلات البطالة للنساء ، نتيجة إعادة إعمار الكثير من المنشآت الإقتصادية والى انخراط الكثير من الرجال في سن العمل بالأجهزة الأمنية و العسكرية والخدمية فضلاً عن سياسة التشغيل التي أخذت تميل لصالح الرجال ، اما انخفاض معدلات البطالة بين النساء في الريف وكما يظهره الجدول، فإن هذا يشير الى طبيعة النشاط الاقتصادي في الريف الذي يعتمد على العمل الاسري والذي يسهم في إنجازه الجميع .

ان التغييرات السياسية بعد عام 2003 والاجراءات التي رافقتها بشأن تحول العراق الى اقتصاد السوق ومحاولات دمج الاقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي من خلال تبني برامج لإعادة اعمار ما دمرته الحروب ، وقيام الدولة بسلسلة من الاجراءات الهادفة الى احداث تغيير في حياة الناس قد أدى الى انخفاض نسبة البطالة من 28.1% عام 2003 الى 15.3% عام 2008 الا ان نسبة البطالة بين النساء ارتفعت من 16% الى 19.7% خلال نفس الفترة بسبب تراجع دور القطاع العام المشغل الاكبر الى النساء ، كما ان المرأة العاملة في القطاع الخاص هي أول من يخسر وظيفته اذا ما رغب اصحاب المشاريع تقليص حجم القوى العاملة .

الاستنتاجات :

1. تعاني المرأة من وجود موروث اجتماعي قائم على أساس النوع ويدفع باتجاه التحيز لصالح الرجل مما يعيق عملية مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية.
2. إن تمكين المرأة في المجالات التنموية لا يمكن إن يتحقق بفعل القوانين والتشريعات الصادرة فحسب بل ينبغي أن يزداد وعي المرأة بحقوقها وأن تتولد

القناعة لديها بأنها قادرة على الاندماج في سوق العمل والوصول إلى المراكز المهمة والمفصلية في المجتمع.

٣. لقد أثرت جهود الحكومة في تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم ويبدو ذلك واضحاً من تزايد معدل التسجيل في المدارس الابتدائية وتزايد مخرجات التعليم العالي إلا ان التحديات التي تواجه المرأة هو ضيق سوق العمل وإلى سياسة التفضيل المبنية على أساس النوع فضلاً عن ارتفاع نسبة الاناث اللواتي تخصصهن يدخل في نطاق العلوم الانسانية والادبية مما أدى إلى تزايد نسبة البطالة بين النساء مقارنة بالرجال وضعف معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي .

٤. أدى انسحاب الدولة عن تقديم بعض الخدمات الأساسية وترك آليات السوق تفعل فعلها دون حماية حقيقية إلى تزايد أعباء النساء العاملات حيث أثبتت الوقائع إن دور الدولة في هذا المجال لا يمكن تعويضه من قبل المنظمات غير الحكومية مهما تعاضم دورها.

٥. أدت الحروب المستمرة والنزاعات الأهلية والعقوبات الاقتصادية فضلاً عن العنف المنزلي إلى جعل الخوف جزءاً من نسيج الحياة الاجتماعية للمرأة العراقية . وولد انعكاسات خطيرة على المرأة العراقية تمثل في تزايد عدد الأرمال واليتامى وتزايد نسبة الأسر التي تعيلها النساء وتفتشي الأمراض النفسية بين النساء مما يؤثر في نوعية حياة الأفراد والأسر.

٦. تشكل الإيرادات النفطية حوالي 90% من مصادر تمويل الموازنة وهذا مما يجعل الاقتصاد العراقي يرتبط بمصدر مالي تتحكم فيه العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية ، كما أن النفقات التشغيلية تشكل ما نسبته 74% من إجمالي النفقات العامة مما يجعل الاقتصاد العراقي غير قادر على خلق فرص العمل القادرة على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة.

التوصيات :

١. إعادة صياغة البرامج التعليمية والتدريبية وبالشكل الذي يضمن تأمين المعرفة الحديثة ورفع مستوى المهارة التكنولوجية وبالشكل الذي يتناسب مع احتياجات سوق العمل وبما يحقق إمكانات التوظيف الذاتي لهن من خلال اعتماد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
٢. إحداث تغييرات نوعية في الثقافة السائدة ضمن أطر جديدة تعمل على صياغة مواقف جديدة من المرأة. والعمل على تنقية المناهج التعليمية والإعلامية من الأساليب التي تغذي لديها روح الخضوع وتغرس في داخلها ما يعيق روح الإبداع والعمل على تبني الأساليب التربوية التي تمنح الفرصة للنساء لتغيير نظرة المجتمع لهن والشعور بالمسئولية تجاههن.
٣. قيام الدولة بإعادة النظر بشأن تقديم بعض الخدمات الأساسية كخدمات الرعاية الصحية للأمهات الحوامل وللأطفال والخدمات التعليمية (دور الحضانه ورياض الأطفال) لتمكين المرأة من الجمع بين مسئولية الأسرة ومسئولية العمل وللمحد من المشاكل التي تواجه النساء في مواقع العمل.
٤. تعزيز مبدأ المشاركة بين الجنسين من خلال إعداد خطة التشغيل الوطنية على قاعدة الاحتياجات الفعلية وإتاحة الفرصة للمرأة لدخول جميع أنواع العمل والوظائف ضمن النشاط الاقتصادي من خلال المنافسة الموضوعية بعيداً عن سياسة التمييز النوعي.
٥. إعداد قاعدة بيانات متكاملة تضمن أسماء ومعلومات كافية عن جميع النساء العاطلات عن العمل بهدف خلق فرص العمل المناسبة لهن على إن يتم شمول العاطلات بشبكة الرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعي وتوفير الرواتب المناسبة التي تعيلهن على تخطي شبح الفقر والجوع.
٦. تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمل على زيادة الإنفاق الاستثماري العام في برامج ومشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة لزيادة قدرة سوق العمل على استيعاب العاطلين عن العمل.

المصادر:

١. بلول ، د. صابر / التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع / مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد الثاني 2009.
٢. برنامج الأمم المتحدة الانمائي/ تقرير التنمية البشرية الدولي / 2007-2008.
٣. برنامج الأمم المتحدة الانمائي / تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005.
٤. الدوري ، أ.د.زكريا مطلق وصالح د.احمد علي / إدارة التمكين وإقتصاديات الثقة في منظمات اعمال الالفية الثالثة/دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، الطبعة العربية 2009 .
٥. طاهر ، أ.د.عبد الباري محمد و المرزوق ، أ عبد العزيز علي / تمكين العاملين مدخل لتحسين ادارة ازمان الحج ، الملتقى العالمي الخامس لأبحاث الحج دراسة منطقة الحجرات ، 2009 .
٦. غباش ، د.موزة / التنمية البشرية في دولة الامارات 1971-1994 ابو ظبي / اصدارات المجتمع الثقافي/ الطبعة الاولى 1996.
٧. المرسومي ، أ.د.نبيل جعفر / أليات التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق /من شبكة الانترنت، E-mail : nabili2006@yahoo.com .
٨. المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية /22-24 مايس 2010 / القاهرة - جمهورية مصر العربية .
٩. المنتدى الديمقراطي الاول للمرأة العربية / التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الاصلاح السياسي في الوطن العربي / 11-13 ديسمبر 2004، شيرتون ، صنعاء ، اليمن .
١٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة / العراق / التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 .

11. Daft ,R. ," Organization Theoryand " Design "7th cd., south western college Publishing U.S.New youk,2001 .
12. Edwards, Michael and D.Hulme eds.1995 Non-Governmental Organisation : performance and Accountability:Beyond the Magic Bullet.London :Save the children , Earthscan Publication .
13. Hellricgel ,Slocum & Woodan ,2001 , Organizational Behavior ,g.e ,South – western college Publishing.
14. Invancevich.J.,Lorenzi . P & steven.J.1997 Mangement 2/e New york.
15. Kabeer , Naila(2003) Gender Mainstreaming in Poverty Eraeliation and the millennium Development Goals,International Development Research center (IDRC) , Ottawa.
16. Moghadam ,Valentine (1997) "Womwn's NGOs in the Middle East and North Africa : Constraints,Opportunities,and Priorities ' in Chatty , Dawn and Annika Rabo , eds , Organizing Woman-Formal and informal women's groups in middle east , Berg.Oxford.